الوضع الوبائي شديد التعقيد ومتفاوت التقييمات

حذر «أوبك +» من زيادة الإنتاج أثبت صحته

مالت أسعار النفط الخام إلى التراجع مجددا بعد بيانات عن زيادة مفاجئة في مخزونات البنزين في الولايات المتحدة، ما فاقم من المخاوف على الطلب العالمي على الوقود خاصة في ضوء استمرار ارتفاع الإصابات بمتغير دلتا من فيروس كورونا على المستوى الدولي.

وسجلت الأسعار أطول موجة خسائر منذ (فبراير) من العام الماضي، بعد تراجع لليوم السادس على التوالي، فيما تتأهب مجموعة «أوبك+» لاجتماع شهري حاسم مطلع سبتمبر يراجع مستجدات السوق، ويذهب بعض التوقعات إلى احتمالية تثبيت الإنتاج بسبب التعثر الملحوظ للطلب في ظل تجدد الوضع الوبائي.

ويقول لـ»الاقتصادية» مختصون ومحللون نفطيون «إن المستجدات الحالية للسوق أثبتت سلامة رؤية «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا بضرورة الحذر وانتظار تعاف مستدام ومستقر للطلب»، متوقعين ألا يشهد الاجتماع المقبل أي رغبة من المنتجين في زيادة الإنتاج، خاصة أن الوضع الوبائي شديد التعقيد ومتفاوت في التقييمات.

وفي هذا الإطار، ذكر مفيد ماندرا نائب رئيس شركة «إل إم إف» النمساوية للطاقة، أن الشكوك الواسعة المحيطة بالطلب وراء تسجيل أطول موجة خسائر منذ (فبراير) من العام الماضي، معتبرا الخروج منها مرهونا بإحراز تقدم ملموس في السيطرة على استفحال العدوي بمتغير دلتا.

وأضاف أن «ضعف الطلب جاء بالتزامن مع اقتراب نهاية ذروة موسم القيادة في الولايات المتحدة»، مشيرا إلى التأثير السلبي لارتفاع مخزونات البنزين، على الرغم من وجود بيانات مقابلة عن تقلص مخزونات النفط الخام، حيث أشارت التقارير إلى سحب 3.23 مليون برميل من مخزونات الخام التجارية الأمريكية، لكنها لم تفعل الكثير لتعويض تشاؤم المستثمرين.

بدوره، يرى فيتوريو موسازي مدير العلاقات الدولية في شركة سنام الإيطالية للطاقة أن معنويات السوق ليست في أفضل حالاتها ويغلب عليها الاتجاه الهبوطي، وأن تعثر الطلب مقابل استمرار تعزيز العرض يعزز القلق من استمرار تدهور الأسعار، لافتا إلى أن السوق تركز حاليا بشكل أكبر على توقعات الطلب العالمي خلال الأشهر القليلة المقبلة وتأثيرها في أسعار النفط الخام.

وأشار إلى أن الوضع الوبائي العالمي شديد التعقيد ومتفاوت في التقييمات من جهة إلى أخرى، لكن استمرار انتشار متغير دلتا ينبئ ببقاء منظومة العمل المرتبطة بالوباء ومنها اللقاءات الافتراضية والعمل عن بعد، كما من المرجح أن يؤدي التأخير في الموافقة على اللقاحات للأطفال الأصغر سنا – قبل بدء العام الدراسي – إلى استمرار معاناة الطلب.

من جانبه، قال الكسندر بوجل المستشار في شركة جي بي سي إنرجي الدولية، «إن الطلب الأمريكي تحديدا يواجه ضغوطا واسعة بعدما ظلت أعداد حالات الإصابة بمتغير دلتا مرتفعة بعناد، على الرغم من حملات التطعيم المكثفة والمستمرة في البلاد».

ولفت إلى أنه في المقابل تظل الزيادات في الإمدادات من مجموعة «أوبك+» محدودة وحذرة وتحت السيطرة والمراجعة المستمرة مع احتمال تعديلها في كل اجتماع شهري للمجموعة، التي تستعد لاجتماع حاسم في مطلع سبتمبر المقبل، بينما تظل إحدى النقاط المضيئة في آفاق الإمدادات النفطية تتمثل في العودة غير المحتملة بشكل متزايد للنفط الإيراني على المدى القريب، نظرا لعدم إحراز تقدم في المحادثات النووية.

لبنان يسعر واردات الوقود بـ 8 آلاف ليرة للدولار

رياض سلامة

قال رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي لرويترز إن الحكومة اللبنانية قررت تغيير سعر الصرف المستخدم كأساس لواردات الوقود، مما يزيد فعلياً من أسعار التجزئة.

وأضاف سلامة أن الحكومة ستُسعر واردات الوقود عند ثمانية آلاف ليرة للدولار بدءاً من السبت، مقابل 3900 ليرة للدولار سابقاً. ويهدف القرار إلى الحد من نقص الوقود.

ارتفاع احتياطيات الصين من الذهب مستمر منذ 15 عاماً

زادت احتياطيات الصين من الذهب سنوياً، 15 عاماً متتالية، لتصل إلى 16 .14727 طنًا في 2020، وفقاً لكتاب سنوي صادر عن جمعية الذهب الصينية.

ورغم الوباء، وسياسات حقوق التعدين، إلا أن إنتاج الذهب في البلاد لا يزال يحتل المرتبة الأولى في العالم، وبلغ 35.365 طناً في 2020، كما أظهر التقرير، الذي أوردته وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا.

ويمثل هذا انخفاضاً بـ14.88 طناً، أو أقل بـ 3.91 بالمئة عن نفس الفترة من 2019، وفق التقرير.

ورغم التباطؤ الواضح في انكماش إنتاج الذهب في 2020 يظهر تحول صناعة إنتاج الذهب في الصين من النمو عالي السرعة إلى التطوير عالي الجودة زخماً جيداً.

تعافي قطاع الطيران السعودي ينعش الملاحة الإقليمية

تنعش الخطوات المتسارعة التي تتخذها الجهات المعنية في السعودية لتنمية قطاع الطيران لمرحلة ما بعد جائحة فيروس «كورونا»، الأسواق الإقليمية التي تأثرت وبشكل كبير جراء توقف الرحلات الداخلية والدولية، بعد أن تبنت السعودية جملة من الإجراءات للعودة التدريجية وفق الضوابط والاشتراطات.

وجاءت التحركات التي جرى تطبيقها أخيراً، وفقاً لمصدر مطلع في قطاع الطيران، إلى توافد الرحلات الدولية إلى المطارات السعودية وعلى متنها أعداد من المعتمرين التي تنطبق عليهم البروتوكولات الصحية والتي ستزداد مع مرور الوقت للوصول للأرقام المحددة للقادمين من خارج السعودية، إضافة إلى ما اتخذته الهيئة العامة للطيران المدني السعودي بالتنسيق مع وزارة الصحة من السماح من الاستفادة بكامل السعة المقعدية داخل مقصورة الطائرات للرحلات الداخلية.

وتشترط السلطات الصحية السعودية أن يكون الركاب من مكتملي التحصين بجرعتين، ويستثنى من ذلك الفئات (الفئة العمرية أقل من 12 سنة) أو الحالات الصحية المستثناة وفقاً لما تصدره الجهات الصحية المختصة في المملكة.

وسبق هذه الخطوات اتفاقية التمويل الكبرى التي وقعت في مارس (آذار) الماضي بين المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، مع ستة بنوك محلية بقيمة 11.2 مليار ريال (3 مليارات دولار) والتي تهدف لتمويل احتياجات المؤسسة من صفقات لشراء 73 طائرة من شركتي إيرباص وبوينغ، والتي تفتح آفاقاً كبيرة للمؤسسة من خلال دعم أسطولها بطائرات جديدة ذات خصائص ومميزات متعددة.

ويرى الدكتور حسين الزهراني، رئيس لجنة الطيران والخدمات المساندة في الغرفة التجارية بجدة، أن الخطوات الجارية حالياً سيكون لها تبعات على الأسواق الإقليمية، خصوصاً أن السعودية وضعت برامج ثابتة ومتوازنة لعودة سوق الطيران المحلي بقوة مضافة خاصة مع إعلان تأسيس ناقل وطني يعول عليه في تنمية القطاع وزيادة العوائد المالية مع تنوع الفرص الاستثمارية التي ستخلق مئات من الوظائف في تخصصات مختلفة.

وتسعى السعودية وفقاً لاستراتيجيتها في قطاع الطيران الوصول للمرتبة الخامسة عالمياً في الحركة العابرة للنقل الجوي، مع زيادة الوجهات لأكثر من 250 وجهة دولية، ورفع قدرات قطاع الشحن الجوي ليصل إلى أكثر من 4.5 مليون طن، مع رفع عدد القادمين لأداء مناسك العمرة والزيارة إلى 30 مليوناً سنوياً.

ألمانيا تدرس تطبيق العمل من المنزل مرة أخرى في حال اشتداد الجائحة

يدرس هوبرتوس هايل، وزير العمل الألماني إلزام الشركات مرة أخرى بتطبيق العمل من المنزل حال اشتداد الجائحة مرة أخرى.

وقال في تصريحات صحافية: «بالنسبة لي من الأفضل بوضوح إعادة تطبيق إلزام العمل من المنزل بدلا من إغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية».

ويعتزم هايل، تنظيم إمكانية تلقيح الموظفين خلال ساعات العمل لمكافحة جائحة كورونا، وأوضح «يجب أن نستمر في ضمان عدم تحول مكان العمل إلى بؤرة للعدوى، لذلك نتكيف مع مرسوم الصحة والسلامة المهنية الخاص بكورونا».

وأضاف: «سنبقى على قواعد النظافة والالتزام بتقديم عروض الاختبار، لكننا سنحث أرباب العمل على المساهمة بشكل أكبر في التوعية بالتطعيم، بل وتمكين العاملين من تلقي التطعيمات خلال ساعات العمل».

وحتى الآن، لا يحق للموظفين، بوجه عام، تلقي التطعيم ضد كورونا لدى طبيب أو مركز تطعيم خلال ساعات العمل.

وارتفعت أسعار المنتجين في ألمانيا بأسرع وتيرة منذ (يناير) 1975، بحسب البيانات، التي نشرها مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني أمس.

ونمت أسعار المنتجين 10.4 في المائة، على أساس سنوي في (يوليو) الماضي، عقب زيادة 8.5 في المائة، في (يونيو) السابق عليه. وكان خبراء الاقتصاد قد توقعوا زيادة 9.2 في المائة، وهذه هي أسرع زيادة منذ (يناير) 1975 عندما نمت الأسعار بشكل حاد وسط أول أزمة نفط.

وباستبعاد الطاقة، حققت أسعار المنتجين مكاسب 7.4 في المائة، على أساس سنوي في (يوليو)، عقب زيادة 6 في المائة، في الشهر السابق عليه.

وعلى أساس شهري، ارتفع تضخم أسعار المنتجين بشكل عام إلى 1.9 في المائة، من 1.3 في المائة، في (يونيو). وكان خبراء اقتصاديون قد توقعوا زيادة 0.8 في المائة.

مصر: 22 بالمئة زيادة في قيمة الصادرات وارتفاع الواردات 11 بالمئة

ارتفعت الصادرات المصرية غير البترولية بنسبة 22 في المائة خلال الـ7 أشهر الأولى من عام 2021، حيث بلغت 17 ملياراً و701 مليون دولار، مقابل نحو 14 ملياراً و552 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2020، بفارق 3 مليارات و148 مليون دولار.

وأشارت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة المصرية، إلى أن الزيادة الملموسة في الصادرات المصرية «جاءت بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لمساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية خلال أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، الأمر الذي ساهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج، والحفاظ على الأسواق التصديرية».

وقالت الوزيرة، في بيان صحافي، إن الصادرات المصرية حققت زيادة ملموسة خلال شهر يوليو الماضي بنسبة 4 في المائة، حيث بلغت مليارين و95 مليون دولار، مقابل مليارين و21 مليون دولار خلال الشهر نفسه من عام 2020، بفارق 74 مليون دولار.

وأضافت جامع أن «الواردات المصرية شهدت أيضاً خلال الـ7 أشهر الأولى من العام الحالي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 11 في المائة، حيث بلغت 42 ملياراً و396 مليون دولار، مقابل 38 ملياراً و89 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2020، بفارق 4 مليارات و308 ملايين دولار».

وجاء ذلك في أحدث تقرير أعده مستودع بيانات التجارة الخارجية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات حول مؤشرات أداء التجارة الخارجية غير البترولية لمصر خلال الـ7 أشهر الأولى من عام 2021.

ولفتت الوزيرة إلى أن «التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال الفترة محل التقرير تضمن الاتحاد الأوروبي، بقيمة 5 مليارات و574 مليون دولار، مقابل 3 مليارات و826 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 46 في المائة، وجامعة الدول العربية بقيمة 5 مليارات و356 مليون دولار، مقابل 5 مليارات و491 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة انخفاض بلغت 2 في المائة، وقارة أفريقيا من دون الدول العربية بقيمة مليار و7 ملايين دولار، مقابل 799 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 26 في المائة، والولايات المتحدة الأميركية بقيمة مليار و290 مليون دولار، مقابل 854 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 51 في المائة، والأسواق الأخرى بقيمة 4 مليارات و474 مليون دولار، مقابل 3 مليارات و582 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 25 في المائة».

ونوهت الوزيرة بأن 12 قطاعاً تصديرياً شهدت صادراتها زيادة ملموسة خلال الـ7 أشهر الأولى من العام الحالي، تضمنت قطاع الصناعات الطبية، بقيمة 382 مليون دولار، مقابل 267 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 43 في المائة؛ وقطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية، بقيمة 47 مليون دولار، مقابل 31 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 54 في المائة؛ وقطاع السلع الهندسية والإلكترونية، بقيمة مليار و685 مليون دولار، مقابل مليار و164 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 45 في المائة؛ وقطاع الأثاث بقيمة 145 مليون دولار، مقابل 121 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 19 في المائة؛ وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة مليار و83 مليون دولار، مقابل 752 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 44 في المائة؛ وقطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة 3 مليارات و481 مليون دولار، مقابل مليارين و533 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت 37 في المائة.

البنك الدولي يخصص ملياري دولار لدعم مشروعات التنمية في السودان

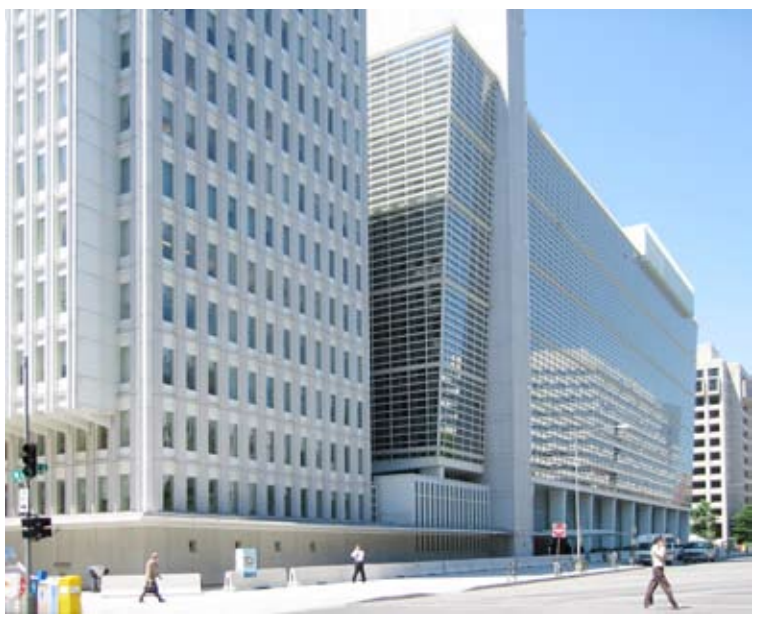

يبدأ السودان قبل نهاية العام الحالي في تلقي منح وقروض ميسرة من «مؤسسة التنمية الدولية» التابعة للبنك الدولي مقدارها مليارا دولار تغطي نصف العجز التجاري، وتخصص تلك الأموال لتنفيذ مشروعات في مجالات الطاقة والري والزراعة، بجانب دعم مقدر سيوجه لتأهيل قطاعي الصحة والتعليم.

وبحسب مسؤول في مجلس الوزراء السوداني، تحدث لـ«الشرق الأوسط» مؤكداً أن هذه الأموال ستوجه للتدخلات العاجلة لدعم الكثير من القطاعات الاقتصادية والخدمية المهمة، وسيكون لها أثر ملموس يسهم في فك الضائقة الاقتصادية وتحسن الأوضاع المعيشية.

وأضاف المصدر الذي رفض الإفصاح عن هويته لأنه غير مخول بذلك، «سيبدأ صرف أموال المنح والقروض رسمياً في ديسمبر) المقبل، حيث خصصت 700 مليون دولار لدعم مشروعي الطاقة، و500 مليون دولار للري والزراعة، ونحو 100 مليون دولار للصحة ومواجهة تداعيات جائحة «كورونا»، ومثلها لاحتياجات اللاجئين».

وقال، نتوقع أن تسهم هذه المنح والقروض بجانب التدخلات الحكومية العاجلة في صرف هذه الأموال في تطوير البنى التحتية والكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية.

وأشار المسؤول السوداني، إلى أن الحكومة وضعت تصوراً لمشروعات تنموية كبرى، وتتوقع دخول استثمارات أجنبية ضخمة، بدونها لن تستطيع البلاد حل إشكالات الاقتصاد المزمنة. وإن الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة السودانية مع البنك الدولي في الفترة الماضية، ستنفذ من خلال صرف أموال القروض والمنح، وسيسهم البنك الدولي تقنياً وفنياً في كل المشروعات.

وحرم السودان، وهو من أوائل الدول الأفريقية التي انضمت لمؤسسة التنمية الدولية، الاستفادة من نحو ملياري دولار سنوياً تخصصها المؤسسة الدولية للدول الأقل نمواً لتمويل مشاريع البنى التحتية، بسبب عدم التزام النظام المعزول بتسديد متأخرات البنك الدولي.

وأجرى السودان خلال الفترة الماضية باتفاق مع البنك الدولي إصلاحات قاسية لمعالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوداني، شملت رفع يد الدولة عن دعم المحروقات، وتوحيد سعر الصرف للقضاء على السوق السوداء، بجانب إصلاحات واسعة للنظام المصرفي بهدف الاندماج في الاقتصادات الدولية.

ومارست السلطات السودانية أقصى درجات الشفافية بنشر ميزانية العام الحالي 2021 على الجمهور، وإطلاع الرأي العام على الشركات الحكومية بما في ذلك الشركات التابعة للجيش والأمن لتعزيز الرقابة على المال العام.

ويفتح البرنامج الإطاري للقرض التجسيري الذي وقعته الحكومة السودانية مع أميركا في مارس) الماضي، وبموجبه تم إعفاء متأخرات السودان للبنك الدولي، أبواب التمويل من مؤسسة التنمية الدولية.

وكانت دول «نادي باريس» أعفت السودان من 14.1 مليار دولار من ديونه، مع جدولة باقي الدين البالغ 9.5 مليار دولار إلى 16 عاماً، بفترة سماح 6 سنوات، وسيتوقف عن سداد أصل الدين وفوائده.

ويتطلع السودان إلى بلوغ نقطة الاكتمال في 2024 والتي ستشهد إعفاء ما تبقى من ديون سيادية في نادي باريس بنسبة تصل إلى 100 في المائة.

وكانت دول نادي باريس أشادت بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي نفذتها الحكومة السودانية لوقف التدهور الاقتصادي المستمر والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

وحصل السودان على تعهدات من 101 دولة عضو في صندوق النقد الدولي بتقديم «دعم سخي» يمكن من تسوية متأخرات السودان المستحقة للصندوق.